

## *Auction Window for selling foreign currency and its role impacting the Iraqi dinar exchange rate: An analytical study for the period 2003-2021*

Hanan H. Mustafa<sup>1\*</sup>, Hajeer A. Zaki<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Department of Banking Management Economics, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq

### **Article information:**

Received: 25–09– 2023  
Revised: 20–10– 2023  
Accepted: 24–10– 2023  
Published: 25–12– 2023

### **\*Corresponding author:**

Hanan H. Mustafa  
[hananeco913@gmail.com](mailto:hananeco913@gmail.com)



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

### **Abstract:**

The study aims to analyse the impact of the foreign exchange window on the exchange rate of the Iraqi dinar for the period 2003-2021. Rentier economies that suffer from inefficient traditional channels for the transfer of monetary policy to the real sector, due to their disrupted economic structure and heavy dependence on imports to meet domestic demand, apply direct instruments such as the foreign exchange window. The exchange rate is a critical tool used by the monetary authority to maintain price stability and target inflation. The foreign exchange sale window is an effective means of directly affecting the exchange rate and is an interim tool for crossing a transitional period and ensuring monetary stability during this period.

The research concluded that the foreign exchange window affects the exchange rate of the Iraqi dinar and that this effect was uneven during the study period. The results of the study showed that the exchange rate of the Iraqi dinar responded to the monetary authority's procedures of employing part of the reserves to maintain its stability during the period. (2003-2010), while the period (2011-2020) showed a weak response to the Central Bank's interventions and thus a higher gap between the nominal and parallel exchange rate.

**Keywords:** Exchange rate, Window of selling foreign currency, foreign exchange market, gap.

### **Conclusions:**

The research findings based on the discussed content lead to the following conclusions:

1. During the period of 2003-2010, the Iraqi dinar exchange rate demonstrated responsiveness to monetary policy measures, specifically the utilization of reserves to decrease the value of the dollar against the dinar. In contrast, the parallel exchange rate showed a weaker response to the Central Bank's intervention in the foreign market, resulting in an increase in the gap between the two rates during the period of 2011-2020.
2. The increase in the gap between the official and parallel exchange rates to (52) points is considered one of the reasons that prompted the monetary authority to reconsider the value of the Iraqi dinar. Consequently, measures were taken to reduce the depletion of currency sales in the window for international reserves.
3. Monetary policy in Iraq, in the years following 2003, was characterized by the extensive use of the currency window as a tool or method to maintain the value of the local currency and address inflation.
4. Returning to the fundamentals of financing foreign trade through documentary credits, which are subject to the control of multiple regulatory bodies, the idea of establishing a joint bank (for financing foreign trade and private sector imports) is suggested. This is seen as a viable alternative to the currency window and holds significant promise.

## نافذة بيع العملة الأجنبية ودورها في التأثير على سعر صرف الدينار العراقي: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١

حنان حسن مصطفى<sup>١</sup>، هجير عدنان زكي<sup>١</sup>  
قسم اقتصاديات ادارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق

### المستخلص:

تهدف الدراسة الى تحليل أثر نافذة بيع العملة الأجنبية على سعر صرف الدينار العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١، إن الاقتصادات الربعية التي تعاني من عدم كفاءة القنوات التقليدية لنقل السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، بسبب اختلال هيكلها الاقتصادي واعتمادها الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي، تطبق أدوات مباشرة مثل نافذة بيع العملة الأجنبية. ويعد سعر الصرف أداة حاسمة تستخدمها السلطة النقدية للحفاظ على استقرار الأسعار واستهداف التضخم. وتعتبر نافذة بيع العملة الأجنبية وسيلة للتأثير المباشر على سعر الصرف، وتعتبر أداة مؤقتة لعبور مدة انتقالية وضمان الاستقرار النقدي خلال هذه المدة.

خلص البحث الى صحة فرضيته وان نافذة بيع العملة الأجنبية تؤثر على سعر صرف الدينار العراقي بوصفه أداة وسيطة لإدارة التضخم وان هذا التأثير كان متفاوت خلال مدة الدراسة حيث أظهرت نتائج الدراسة ان سعر صرف الدينار العراقي استجاب لإجراءات السلطة النقدية والمتمثلة بتوظيف جزء من الاحتياطيات للمحافظة على استقراره خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، اما المدة (٢٠١١-٢٠٢٠) أظهر سعر الصرف ضعف استجابته لتدخلات البنك المركزي وبالتالي ارتفاع حجم الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، نافذة بيع العملة الأجنبية، سوق الصرف الأجنبي، الفجوة.

### معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: ٢٥-٠٩-٢٠٢٣
- تاريخ ارسال التعديلات: ٢٠-١٠-٢٠٢٣
- تاريخ قبول النشر: ٢٤-١٠-٢٠٢٣
- تاريخ النشر: ٢٥-١٢-٢٠٢٣

### \*المؤلف المراسل:

حنان حسن مصطفى

[hananeco913@gmail.com](mailto:hananeco913@gmail.com)



هذا العمل مرخص بموجب  
المشاع الإبداعي نسب المصنف ٤.٠  
دولي (CC BY 4.0)

### المقدمة:

بعد ان حصل البنك المركزي على استقلالته بعد عام ٢٠٠٣ شرع الى استحدث أدوات ووسائل جديدة للسياسة النقدية كان منها اتباع آلية نافذة العملة الأجنبية للتعامل بالصراف الأجنبي لاسيما فيما يتعلق بنشاط القطاع الخاص، وقد عدت هذه الآلية في حينها مؤاتيه لأغراض تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمحورة حول حرية التجارة والصراف وان تكون ذات صفة مرحلية لاستيعاب متطلبات الواقع الجديد والخروج من ضائقة الحصار وتلبية متطلبات التجارة وفق منظور مختلف تماما عن إدارة الصراف في العراق. الا ان الاستمرار في إدارة سعر الصراف عن طريق نافذة العملة كشف عن ظهور مأخذ مختلفة يأتي جليا من كون هذه الآلية لم تكن مدعومة بمؤسسية عالية تنظم مفاصل التجارة وتخضعها للحوكمة وانه لا يمكن التعامل مع سعر الصراف كجزئية منفصلة عن بقية المقومات المؤسسية والحقائق للاقتصاد العراقي وبخلافه سيتعرض سعر الصراف الى أزمات كما هو الحال الذي نشهده اليوم.

#### ١. مشكلة البحث:

ما مدى استجابة سعر الصراف للتدخل المباشر من قبل البنك المركزي من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية بهدف المحافظة على استقراره؟

#### ٢. فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان لنافذة بيع العملة دور واضح في التأثير على سعر صرف الدينار العراقي بوصفه أداة وسيطة لإدارة التضخم الا ان فاعلية هذه الدور تحددت عند ظهور ضغوط انخفاضيه لسعر صرف الدينار وتزايد الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي.

#### ٣. أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من ان الاستقرار في سعر الصراف والتحرك ضمن مستويات مقبولة له أثر إيجابي في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي

#### ٤. اهداف البحث:

١. التعرف على خيارات نظم إدارة سعر الصراف مع التركيز على أسلوب مزاد العملة
٢. التعرف على اتجاهات سعر صرف الدينار العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وأنظمة الصراف المتبعة
٣. بيان الية عمل نافذة العملة الأجنبية كإحدى أدوات السياسة النقدية المتبعة بعد عام ٢٠٠٣ في العراق

٤. تحليل دور نافذة بيع العملة الأجنبية في التأثير على سعر الصرف الرسمي والموازي والفجوة بينهما
٥. استعراض الأساليب البديلة لمزاد العملة
٦. التحديات التي تواجه إدارة الصرف في سوق الصرف العراقي
٥. **حدود البحث:**

١. الحدود المكانية: يتناول البحث تتبع الية عمل نافذة بيع العملة الأجنبية وتأثيرها في الاقتصاد العراقي
٢. الحدود الزمانية: اشتملت الحدود الزمانية على البيانات الخاصة بمشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة وكذلك سعر صرف الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).
٧. **هيكلية البحث:**

تضمنت ثلاثة مباحث استعرض الأول سوق الصرف الأجنبي وسعر الصرف، فيما استعرض الثاني سعر صرف الدينار العراقي بعد ٢٠٠٣، واستعرض الثالث دور نافذة بيع العملة في التأثير على سعر صرف الدينار العراقي.

## المبحث الاول: مدخل في سوق الصرف وسعر الصرف

### المطلب الاول: سوق الصرف الاجنبي

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه هو "السوق الذي يتم فيه التجارة بالعملة الدولية، حيث يقوم فيه الافراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية من اجل القيام بالمدفوعات الدولية" (عبد الحميد، ٢٠١٦: ٨٥). ويمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي على انها التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات واليات وأنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار او لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى، ويكون سوق الصرف حراً تتعدد فيه الأسعار وفقاً للتفاعل الحر بين البائعين والمشتريين للعملات في سوق الصرف، وقد يكون مقيداً بسياسات التدخل الحكومي الهادفة للتثبيت الكلي او الجزئي لأسعار الصرف (معروف، ٢٠٠٦: ٢٨١).

### أولاً: أنواع سوق الصرف الأجنبي من حيث الحرية والتقييد

من النواحي الاقتصادية والتنظيمية يجري التمييز بين نوعين أساسيين لسوق الصرف تتراوح بينهما أشكال مختلفة حسب اقتراب خصائصها من أي هذين النوعين هما سوق الصرف الحر وسوق الصرف المدار بالتدخل (الرقابة على الصرف)

قدر تعلق الامر بالنوع الأول يعد سوق الصرف وجهاً آخر لما يحدث من تغييرات في ميزان المدفوعات دون تدخل السلطة النقدية للتأثير فيه وهو الأصل النظري لتفسير ما يحدث من تغييرات في سوق الصرف وسعر الصرف، حيث ان الطلب على الصرف الأجنبي (عرض العملة الوطنية) هو طلب مشتق من الطلب المحلي على الصادرات الأجنبية، اما الطلب على العملة الوطنية (عرض الصرف الأجنبي) هو عبارة عن طلب مشتق من الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية، مضاف الى هذا الطلب الأجنبي والوطني على العملة الوطنية وعلى الصرف الأجنبي على التوالي لأغراض حركة رأس المال طويل وقصير الأجل (امين، ٢٠٠٨: ١٥١).

اما في ظل نظام الرقابة على الصرف فقد برز هذا النظام تاريخياً في اعقاب الازمات الاقتصادية حيث انقسمت دول العالم الى مجموعتين، مجموعة اتجهت الى نظام أسعار

الصرف الحرة رغبة منها في إبقاء عملتها قابلة للتحويل مع تكوين ارصدة من الذهب والاحتياطيات النقدية للتدخل بها بالبيع والشراء في أسواق الصرف الأجنبي، ومجموعة ثانية فرضت رقابة على عمليات الصرف الأجنبي كوسيلة لحماية القيمة الخارجية لعملاتها، ومكافحة الاثار المترتبة على عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال (حسن، ٢٠٠٢: ١٧٤). يتمثل نظام الرقابة على الصرف في تدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي بحيث لا تسمح بتحويل العملة الوطنية الى العملات الأخرى الا طبقاً للقواعد المنظمة لتلك التي تضعها الدولة والسلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي، كذلك فيما يتعلق بحرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه (عبد الحميد، ٢٠١٦: ١٥٥). ويتطلب نظام الرقابة على الصرف تدخلاً مباشراً من الدولة للتأثير على طلب وعرض العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية ومن أبرز صور هذا التدخل التحديد الكمي لسعر صرف العملة الوطنية بصرف النظر عن اتجاهات السوق (موسى، ٢٠٠٤: ١١٦). وفي ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات (عرض وطلب الصرف الأجنبي) عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق تدخل الدولة في ظروف الطلب والعرض، وبالتالي فان الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي بيعاً وشراءً وانما تقوم الدولة بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي، والرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم سعر الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من قبل البنك المركزي، وتهدف أساساً الى السماح لبلد ما يكون في فترة يصعب عليه تسديد التزاماته فيها بضبط سياسته الاقتصادية والتحكم فيها (عبد السلام، ٢٠١٣: ٦٩).

### ثانياً: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي:

يتكون سوق الصرف من مجموعة من المتعاملين وحسب طبيعة التدخلات في سوق الصرف:

١. **البنك المركزي:** يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف من اجل: (عبد المنعم، ٢٠٠٦: ٥٢)

- تلبية احتياجات البنوك من العملة الأجنبية، إذا زاد الطلب على النقد الأجنبي فان البنوك التجارية ستضطر الى الاقتراض من البنك المركزي في إطار وظيفته كمقرض أخير. ويلجأ

وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات. إذ يتم بواسطة ترجمة الأسعار بين الدول، وفي الوقت نفسه يلعب دورا مهما في القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي يؤثر في وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي (الزاوي، ٢٠١٦: ١٣). تشترك المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف في الآتي (عبد الحميد، ٢٠١٦: ٢٠):

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.  
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.

- أن سعر صرف العملة مشابه لسعر أي سلعة أخرى من ناحية اليات تحديده مع تشعب نطاق العوامل الأخرى المؤثرة فيه كونه يرتبط بسوق واسعة منها داخلية وأخرى خارجية.

#### ثانياً: أهمية سعر الصرف

ان سعر الصرف، وقدر تعلق الامر بالسياسة النقدية يمثل مرتكزا محوريا فيها كونه يتأثر ويؤثر في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها البلد إذ يمكن ان يستخدم كهدف او كأداة او ببساطة كمؤشر، كون ان سعر الصرف يمثل التكاليف والاسعار سواء داخل البلد او خارجه، حيث يمكن ان يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات، ويمكن ان يكون سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية من اجل تحقيق معدلات معينة في التضخم او النشاط الاقتصادي او ميزان المدفوعات (العبيدي وآخرون، ٢٠١٠: ٩١). وتبرز الأهمية الاقتصادية لسعر الصرف في الآتي:

١. يساهم سعر الصرف في تسهيل عمليات التجارة الدولية والربط بين أسعار السلع المحلية واسعارها العالمية.
٢. طريقة تحديده وتقلباته تؤثر في الاقتصاد الكلي في مختلف جوانبه (التضخم، الطلب على النقود، الاستهلاك، الاستثمار)
٣. يعتبر سعر الصرف أحد أدوات الضبط الاقتصادي للسياسة النقدية والتجارية للبلدان، كما يعتبر أداة مهمة لتحسين التنافسية الخارجية للبلد من خلال استخدام سياسة تخفيض العملة (مرغيت، ٢٠١٩: ٢٣).

#### ثالثاً: أنظمة إدارة سعر الصرف

اختلفت النظم التي اتبعها العالم في مجال أسعار الصرف تبعا لتطور الأنظمة النقدية الدولية ابتداء من نظام قاعدة الذهب، مروراً بنظام الصرف بالذهب، وانتهاء بالأنظمة الحالية القائمة اليوم (امين، ٢٠٠٨: ٣٠٢) ويعرف نظام سعر الصرف بأنه القواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية بمعنى آخر نظام سعر الصرف يترجم سياسة سعر الصرف المتبناة من قبل البلد، فمن جهة يمكن ان تترك قوى العرض والطلب تحدد سعر الصرف، او من جهة اخرى يمكن ان تكون من اجل التدخل الفعال في سوق الصرف والاحتفاظ بسعر الصرف المرغوب فيه (مسعداوي، ٢٠١٩: ٤٧) ومن ابرز أنظمة إدارة سعر الصرف ما يلي:

١- **التثبيت بالربط Fixed peg**: يتم تحديد سعر الصرف من خلال تثبيت قيمة العملة نسبة الى عملة معينة مثل تحديد قيمة

البنك المركزي في هذه الحالة الى السحب من احتياطياته الدولية من النقد الأجنبي.

- التدخل للتأثير في أحوال سوق الصرف او تخفيض التقلبات في أسعار الصرف ووسيلة البنك المركزي في التأثير على سعر العملة الوطنية هي: إذا زاد سعر العملة الوطنية (مقابل العملات الأخرى) عن حد معين يراه البنك المركزي حدا اقصى للارتفاع المقبول فانه يلجأ الى بيع العملة الوطنية في سوق الصرف وذلك لمحاولة خفض سعرها ويلجأ الى شراء العملة الوطنية في الحالة العكسية.

- تنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة ووكيل القطاع العام فيما يخص المعاملات في العملة.

٢. **البنوك التجارية والمؤسسات المالية**: مع ازدياد النشاط الاقتصادي ازداد الطلب على الائتمان فتحوّلت البنوك التجارية لتلعب دور الوسيط بين المودع والمستثمر، بالإضافة الى ذلك تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات عملائها من مصادرها المختلفة سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات او كمبيالات، كما تقوم البنوك التجارية باستبدال العملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس. حيث ان من الطبيعي ان تكون البنوك التجارية وبنوك الاستثمار عاملة في سوق العملة، ومن الطبيعي أيضا ان تنشأ لدى الافراد علاقة بالبنوك إذا رغبوا بالاتجار بالعملة، حيث تحول سوق الصرف الأجنبي (Forex) الى مصدر ربح مهم بالنسبة للبنوك (الحجار، ٢٠٠٩: ١٠٠).

٣. **السماسرة**: يقومون بدور الوطاء للتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات النقد الأجنبي، ويعتمدون على خبرتهم ومعرفتهم بظروف السوق وحجم المخاطر التي تنجم عن عمليات الصرف (عبد الحميد، ٢٠١٦: ٨٦)

٤. **المؤسسات المالية غير المصرفية**: مثل شركات التأمين والشركات العالمية (ظريفة، ٢٠١٧: ٣٦)

٥. **المستخدمين التقليديين**: كالمستوردين والمصدرين والسياح والمستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة الى المضاربين الذين يتاجرون بالعملات الأجنبية بحثاً عن أرباح قصيرة الاجل (عبد الحميد، ٢٠١٦: ٨٧).

#### المطلب الثاني: سعر الصرف وأنظمة ادارته

**أولاً: مفهوم سعر الصرف** : من المعروف ان لكل دولة عملة خاصة بها، والتي تعتبر الشكل النهائي للنقود فيها، كما تعتبر المقياس المعياري للقيم المختلفة (السيد، ٢٠١٨: ٢٣٠) ويعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات المدفوعة من عملة معينة مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (امين، ٢٠٠٨: ٢٩٩) ويمكن النظر الى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى، يعرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، ومن الزاوية الثانية ينظر الى سعر الصرف على انه عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لقاء الحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (نعمة، ٢٠١١: ١٥).

وبذلك يمكن النظر الى سعر الصرف على انه المرآة التي تعكس المركز التجاري للدولة مع العالم الخارجي حيث يعد سعر الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي

٥- **التعويم المدار Managed Float**: يعد من أكثر أنظمة الصرف انتشاراً منذ انهيار اتفاقية بريتون وودز الى الآن، من خلال هذا النظام تتدخل السلطة النقدية بنسبة معينة وفاعلة لتحديد سعر الصرف ويكون هذا التدخل مباشر. او يكون التدخل غير مباشر عن طريق احداث تغيرات في أسعار الفائدة وبالنسبة التي تراها السلطة النقدية مناسبة لتوجيه الاقتصاد.

### المبحث الثاني: سعر صرف الدينار العراقي بعد (٢٠٠٣)

#### أولاً: اتجاهات سعر صرف الدينار العراقي بعد ٢٠٠٣

بعد احداث عام ٢٠٠٣ وحصول البنك المركزي على استقلاله في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب قانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، فضلا عن حصول العراق على مصادر النقد الأجنبي بعد توقفها منذ التسعينات بسبب الحصار الى جانب اصدار العملة العراقية ذات المواصفات العالمية واستخدامها في كافة انحاء البلاد بشكل موحد، وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من اجل بناء مرتكزات قوية لهذا الاقتصاد في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق، كان يتوجب على صناعات السياسة النقدية اللجوء الى نظام سعر صرف يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة ويستطيع تحقيق التحسن والاستقرار في قيمة الدينار العراقي، من اجل تحقيق ذلك اقام البنك المركزي مزاد العملة في أواخر عام ٢٠٠٣ ليعلن انتهاء تطبيق انظمة الصرف الثابتة المتعددة في العراق وما افرزته من تشوهات واعتماد نظام الصرف المعلوم المدار Managed Floating حيث يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب ولكن تحت اشراف ورقابة البنك المركزي للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي، وسادت القناعة حينها ان الية مزاد العملة تمثل المجال المناسب مرحليا في تحديد سعر الصرف الذي ترغب به السياسة النقدية وتعتمده مثبتا اسميا Nominal Anchor او هدفا وسيطا Intermediate Target للسياسة النقدية بهدف تحقيق أهدافها النهائية المتمثلة باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية (داغر، معارج، ٢٠١٥: ٨). عند تتبع مسارات تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي يلاحظ ارتفاع قيمة الدينار العراقي بصورة كبيرة نسبيا بعد تطبيق هذه الإجراءات وما صاحبها من متغيرات سياسية دولية مؤاتية ليلبغ سعر الصرف في عام ٢٠٠٤ (١٤٥٢) حسب سعر مزاد العملة و(١٤٥٣) حسب سعر السوق الموازي وكما موضح في الجدول رقم (١)، بعد ذلك تدهور سعر صرف الدينار عام ٢٠٠٥ ليلبغ (١٤٦٩) حسب سعر مزاد العملة و(١٤٧٢) في السوق الموازي، هذا التدهور يعود الى أسباب أمنية أدت الى اغلاق الحدود مما اثر على حركة الاستيراد ومن ثم انخفاض الطلب على الدولار، وانتشار الشائعات حول كمية الدولار المتوفرة لدى البنك المركزي بأنها بدأت تنفذ وسيوقف البنك المركزي عن البيع في المزاد مما دعا المصارف وزبائنهم الى طلب كميات كبيرة من الدولار، وحالات السفر والهجرة خارج العراق بسبب الأوضاع الأمنية

الدينار بالدولار او أي عملة أخرى، او سلة من العملات او مربوط الى حقوق السحب الخاصة. ويستلزم هذا النظام تدخل السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في السوق النقدي لدعم ثبات سعر الصرف. فعند وجود فائض في العملة المحلية يقوم البنك المركزي بشرائها عن طريق بيع العملة الأجنبية الموجودة لديه كاحتياطي من اجل حماية العملة من انخفاض قيمتها، والعكس في حالة الفائض (مسعداوي، ٢٠١٩: ٧٧).

٢- **مجالس العملة Currency Boards**: يقوم هذا النظام النقدي على التزام قانوني معن بصرف العملة المحلية مقابل احدى العملات الأجنبية المحددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان الوفاء بالتزاماتها، يعني ذلك عدم اصدار العملة المحلية الا مقابل النقد الأجنبي المتوفر لديها وان تظل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، حيث يعرف صندوق النقد الدولي مجالس العملة على انها تمثل نظام ربط سعر الصرف الأكثر صلابة بعد الاتحادات النقدية والدولة، حيث يلتزم مجلس العملة بتمويل التزاماته النقدية بسعر صرف ثابت والاحتفاظ باحتياطيات الصرف الأجنبي بنسبة تعادل على الأقل ١٠٠٪ لالتزاماته، مما يترتب عليه الغاء وظائف البنك المركزية التقليدية كالرقابة النقدية والمقرض الأخير وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية (محمد، محمد، ٢٠١٨: ٦٣).

٣- **أنظمة الدولار Dollarization**: مصطلح الدولار يعني استبدال العملة المحلية بالدولار الأمريكي وتصبح العملة الرسمية في البلد كمستودع للقيمة، ووحدة حساب، ووسيلة دفع وتبادل ويتوقف البلد عن اصدار عملته الخاصة (Madura، ٢٠١٨: ١٩٧)، وبتطبيق هذا النظام يقوم البنك المركزي في خطوة أولى بسحب عملته المحلية من التداول، مما ينهي دور البنك المركزي كمصدر للعملة والملاذ الأخير للإقراض ويتخلى عن قيادة سياسة نقدية مستقلة، ويتم استخدام الدولار الأمريكي خاصة في الاقتصاديات التي تربطها علاقات تجارية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبارها من اهم مصادر الاستثمارات الأجنبية المتجهة الى هذه الدول، يتم تبني نظام الدولار رغبة من السلطة النقدية في تحقيقي استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي بالإضافة الى تحريك وتنشيط النمو المحلي بفضل الاندماج السريع في الاقتصاد الدولي (محمد، محمد، ٢٠١٨: ٦٢).

٤- **الاتحادات النقدية Monetary Unions**: نوع من أنظمة أسعار الصرف، من خلاله تقرر مجموعة من الدول تبني عملة مشتركة وتثبت سعر صرف موحد لهذه الدول. الميزة الرئيسية للاتحادات النقدية بأنها تجعل التجارة بين حدود دول الاتحاد أسهل، وذلك لان جميع السلع والخدمات في جميع الدول الأعضاء مسعرة باستخدام نفس العملة. أحد الأمثلة المبكرة للاتحاد النقدي حدثت سنة ١٧٨٧ عندما شكلت المستعمرات الثلاث عشر الولايات المتحدة وتخلت عن عملاتها الفردية لصالح الدولار الأمريكي، أحدث اتحاد نقدي تم تشكيله هو الاتحاد النقدي الأوربي (EMU) الذي اعتمدت فيه أحد عشر دولة عملة جديدة (اليورو) عام ١٩٩٩ (Mishkin، ٢٠١٥: ٤٨٠).

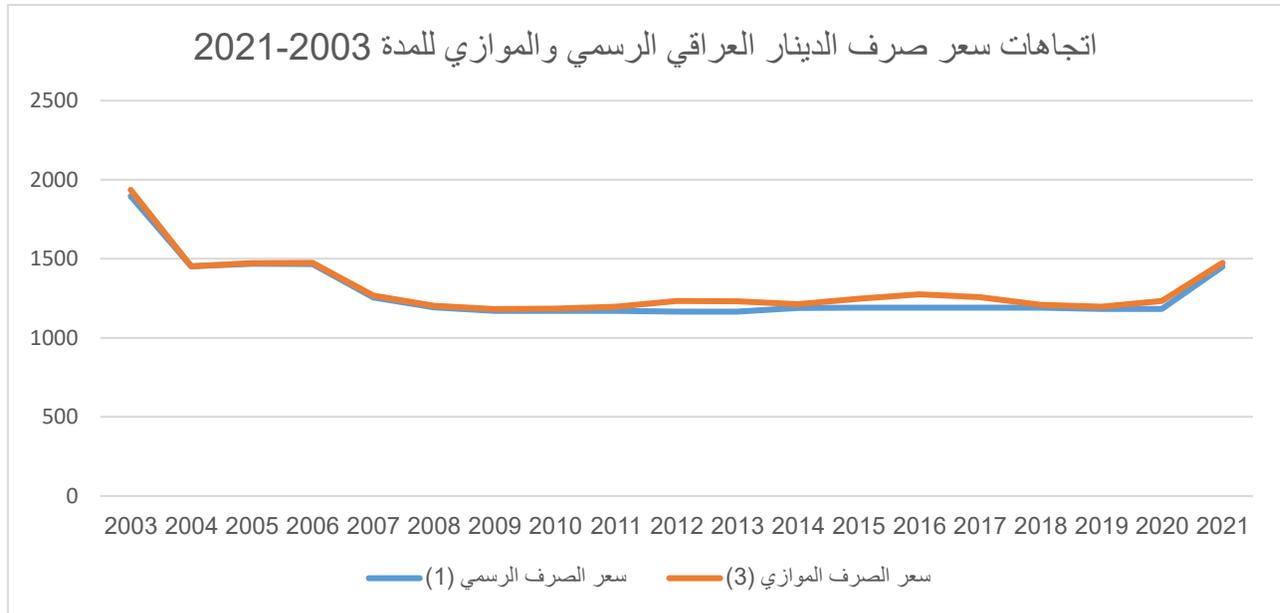
الدينار العراقي الا ان البنك المركزي تمكن من تغطية الطلب المحلي عن طريق السحب من احتياطي العملة الأجنبية، اما المدة (٢٠١٨-٢٠١٩) حافظ سعر صرف الدينار العراقي على قيمته البالغة (١١٩٠) دينار لكل دولار بالمقابل بلغ سعر صرف السوق الموازي (١٢٠٩) دينار لكل دولار (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠١٨:٢٤)، وفي عام ٢٠١٩ حافظ سعر صرف الدينار العراقي على قيمته البالغة (١١٩٠) دينار لكل دولار في السوق الرسمي، بينما بلغ سعر الصرف في السوق الموازي (١١٩٦) (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠١٩:٢٧). اما في عام ٢٠٢٠ حافظ سعر صرف الدينار العراقي على قيمته البالغة (١١٩٠) دينار لكل دولار حتى ٢٠٢٠/١٢/١٧ حيث تم اعتماد سعر الصرف (١٤٥٠) نتيجة للزمانة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام، من جانب آخر أعلنت الحكومة عن قناعتها بان السعر السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي (اصلاحات الورقة البيضاء)، بالمقابل بلغ سعر الصرف في السوق الموازي (١٢٣٤) دينار لكل دولار (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠٢٠:٢٩). اما في عام ٢٠٢١ حافظ سعر صرف الدينار العراقي على قيمته البالغة (١٤٥٠) دينار لكل دولار بالمقابل بلغ سعر صرف الدينار في السوق الموازية (١٤٧٤) دينار لكل دولار.

المتدهورة أدت الى زيادة الطلب على الدولار، فضلا عن ارتفاع أسعار كافة المواد الغذائية بسبب عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز الوكلاء مما أدى الى زيادة الطلب على الدولار من اجل استيرادها، كذلك ارتفاع أسعار المشتقات النفطية (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠٠٥:١٠). بعد ذلك عاود سعر صرف الدينار الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) في السوقين المركزية والموازية اذ تحسن سعر صرف الدينار من (١٤٦٧) الى (١١٩٣) دينار لكل دولار في عام ٢٠٠٨ حسب السعر المعين في النافذة ومن (١٤٧٥) الى (١٢٠٣) في السوق الموازية، يعود السبب في ذلك الى الارتفاع في أسعار النفط الخام، اما المدة (٢٠٠٩-٢٠١١) تميزت باستقرار سعر صرف الدينار العراقي الذي بلغ (١١٧٠) في ظل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية ووفرة الاحتياطي الدولية. اما المدة (٢٠١٤-٢٠١٥) شهدت تدهور في سعر صرف الدينار العراقي حيث بلغ سعر الصرف من (١١٦٦) الى (١١٨٢) في السوق الرسمي ومن (١٢١٤) الى (١٢٧٥) في السوق الموازي بسبب انخفاض الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية التي انخفضت نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى الى ضعف قدرة الحكومة على عرض كمية تتناسب مع الطلب المحلي على العملة الأجنبية الذي ارتفع بدافع التحوط نتيجة سوء الأوضاع الأمنية ودخول العصابات الإرهابية واحتلالها لثلاث محافظات وزيادة النفقات العسكرية، وعلى الرغم من تدهور سعر صرف

جدول رقم (١) سعر صرف الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (١)	معدل النمو السنوي % (٢)	سعر الصرف الموازي (٣)	معدل النمو السنوي % (٤)
٢٠٠٣	١٨٩٦	-	١٩٣٦	-
٢٠٠٤	١٤٥٣	(٢٣,٤)	١٤٥٣	(٢٤,٩)
٢٠٠٥	١٤٦٩	١,١	١٤٧٢	١,٣١
٢٠٠٦	١٤٦٧	(٠,١٤)	١٤٧٥	٠,٢
٢٠٠٧	١٢٥٥	(١٤,٥)	١٢٦٧	(١٤,١)
٢٠٠٨	١١٩٣	(٤,٩٤)	١٢٠٣	(٥,٠٥)
٢٠٠٩	١١٧٠	(١,٩٣)	١١٨٢	(١,٧٥)
٢٠١٠	١١٧٠	.	١١٨٥	٠,٣٤
٢٠١١	١١٧٠	.	١١٩٦	٠,٨٤
٢٠١٢	١١٦٦	(٠,٣٤)	١٢٣٣	٣,٠٩
٢٠١٣	١١٦٦	.	١٢٣٢	(٠,٠٨)
٢٠١٤	١١٨٨	١,٨٩	١٢١٤	(١,٤٦)
٢٠١٥	١١٩٠	٠,١٧	١٢٤٧	٢,٧٢
٢٠١٦	١١٩٠	.	١٢٧٥	٢,٢٥
٢٠١٧	١١٩٠	.	١٢٥٨	(١,٣٣)
٢٠١٨	١١٩٠	.	١٢٠٩	(٣,٩٩)
٢٠١٩	١١٨٢	(٠,٦٧)	١١٩٦	(١,٠٨)
٢٠٢٠	١١٨٢	.	١٢٣٤	٣,١٨
٢٠٢١	١٤٥٠	٢٢,٧	١٤٧٤	١٩,٤٥

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ النشرة السنوية [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)  
\* معدل النمو السنوي من عمل الباحثان



شكل رقم (١)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١)

العرض والطلب (مرزا، ٢٠٢٢: ٢) الا ان العمل بها لازال مستمرا من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف (عيد النبي، ٢٠١٢: ٦) (خليل، جفات، ٢٠٢١: ٥) (صالح، ٢٠٢١: ٢):

١. أداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر الصرف التوازني، مما ينعكس إيجابا على المستوى العام للأسعار ولاسيما السلع المستوردة ومدخلات الإنتاج.
٢. توفير عرض كافي من النقد الأجنبي لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص.
٣. توفير موارد بالعملة الأجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية.
٤. العمل على تقليل الفجوة بين سعر الصرف الموازي والرسمي عن طريق تحسين قيمة العملة.
٥. رفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود من خلال مستوى التحسن الذي بلغه سعر صرف الدينار العراقي وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخول.

#### ثانيا: آلية عمل نافذة العملة الأجنبية

يقوم البنك المركزي بتطبيق سياسته عن طريق توفير ما يحصل عليه من العملة الأجنبية والمتأتية من الإيرادات النفطية، وعلى وفق متطلبات تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، يقوم البنك المركزي بعرض كميات كبيرة من العملة الأجنبية على مصارف معينة ومحددة العدد عن طريق نافذة بيع العملة على أساس سعر صرف مقابل الدولار محدد مسبقا يطلق عليه (سعر النافذة)، اما المصارف ومكاتب الصيرفة فتتولى بيع وشراء العملة الأجنبية الى مختلف المتعاملين على أساس سعر صرف يتحدد على أساس حركة العرض والطلب عليه (سعر الصرف السوقي او الموازي) ويغير البنك المركزي

ثانيا: تصنيف أنظمة سعر الصرف في العراق بعد ٢٠٠٣ يمكن تصنيف نظام الصرف في العراق بعد ٢٠٠٣ الى ثلاث مراحل (مهوس، محمد، ٢٠٢٠: ١١):

- ١- للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) يصنف نظام الصرف Managed Floating للأجل القصير و Crawling Peg كاستراتيجية للأجل الطويل.
- ٢- للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٧) يصنف نظام الصرف الثابت التقليدي Conventional Peg وينطاق تذبذبات مرتفع أكثر من ٢٪ وهو ما يعكسه وجود الفجوة بين السعر الرسمي والموازي والتي تمثل استنزاف الاحتياطيات الاجنبية.
- ٣- للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) يصنف نظام الصرف الثابت الناعم التقليدي Soft Conventional Peg والذي من شروطه ان تكون حدود التقلبات المقبولة ب ٢٪ خلال ستة أشهر وبعدها تكون حدود التقلبات ١٪، وهو ما يعكسه اختفاء شبه التام للفجوة مما يؤشر اعلى مستويات الاستقرار النقدي.

#### المبحث الثالث: دور نافذة بيع العملة الأجنبية في

##### التأثير على سعر صرف الدينار العراقي

##### أولا: مفهوم نافذة العملة وأهدافها

هو ذلك الأسلوب الذي يستخدمه البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة والحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك لارتباط سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار بشكل مباشر (عطية، خزام، ١٧٣: ٢٠١٨). استحدث البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الأجنبية لأول مرة في ٢٠٠٣/١٠/٤ كأجراء وفتي كما طبق في دول أخرى مرت باضطرابات سياسية/اجتماعية/مالية ونقدية، بهدف التوصل الى سعر صرف توازني أي السعر الذي يحقق التوازن بين

الإيجابيات: السيطرة على الكميات المباعة من الدولار والحد من هدر الاحتياطي الأجنبي والتصدي لشبهات الفساد والتهرب.

السلبات:

- قصور عرض العملة الأجنبية عن تلبية الطلب في الأسواق مما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية وبالتالي ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم.
- تحقيق فئة الوسطاء والمضاربين لأرباح خالية نتيجة اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.
- صعوبة الرقابة والسيطرة على ما تستلزمه عمليات التوثيق المستندي خاصة ان عدد المصارف أكثر من ٥٠ مصرف و ٣٠ شركة تحويل و ٢٠٠٠ مكتب صيرفة.
- استنزاف جهد البنك المركزي في تدقيق تلك العمليات ومدى استيفائها للشروط والوثائق والمستندات، مع عدم تجاوب مؤسسات الدولة ذات العلاقة (الجمارك، الضريبة، التجارة).

**المقترح الثاني:** التقييد الجزئي: اعتماد البنك المركزي على هذا المقترح في إدارة سعر الصرف يتمثل في:

- أ. عدم طلب وثائق او مستندات لعمليات البيع والتحويل من المصارف والشركات مع تطبيق مبدأ (اعرف زبونك) أي التحقق من مشروعية الأموال التي تستخدمها المصارف والشركات في عملية التحويل والبيع.
  - ب. تقييد الكميات المباعة بحدود معينة حسب الأغراض والواردات من الدولار.
- الإيجابيات:

- السيطرة النسبية على الكميات المباعة
- الانسجام مع قانون البنك المركزي الذي نص على البيع البسيط غير المشروط للعملة الأجنبية وكذلك الانسجام مع المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي التي وقعت الدول عليه ومنها العراق والتي منها عدم تقييد بيع العملة الأجنبية.

- عدم اقحام البنك المركزي والمصارف بوثائق ومستندات تصريحات الجمارك والضرائب.
- السلبات:

- ارتفاع سعر صرف الدولار كلما كان هناك تقييد اعلى لسقف المبيعات الكلية، وما يتبعه من سلبات ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية.
- يلقي هذا الخيار على البنك المركزي مسؤولية المتابعة والتدقيق للتأكد من سلامة العمليات وهو جهد يفوق قدرة البنك المركزي لأسباب متعددة. (مصدر سابق، إسماعيل، ٢٠١٧: ١٩)

**المقترح الثالث:** إطلاق حرية الشراء لأغراض محددة.

يعني هذا المقترح:

- أ. عدم تحديد سقف لعمليات البيع.
- ب. لا يسمح بتغطية العمليات غير الواردة في تحدييدات البنك المركزي مثل (التحويلات الرأسمالية وغيرها).

العراقي الكميات من العملة الأجنبية التي يطرحها في النافذة على وفق ما يقتضيه تنفيذ سياسته النقدية تجاه سعر الصرف من جانب، وما يتطلبه ضمان فرق معقول بين السعر السوق وسعر الصرف المعلن من جانب آخر (امين، لطيف، ٢٠١٩: ٩) يمكن توصيف عملية نافذة العملة وفق الالية الآتية: (الغالب، ٢٠١٧: ٣٤)

- أ. يتم فتح النافذة بشكل مستمر خلال أيام الدوام الرسمي وباستثناء العطل الرسمية
- ب. تقدم طلبات المصارف التجارية وشركات التحويل المالي في ظرف مغلق يتضمن المبالغ المطلوب شراؤها او بيعها على ان تكون هذه الجهات مسجلة رسميا ولا يسمح لغير المسجلة بالمشاركة في النافذة.
- ت. يتم فتح الطلبات من لجنة المزاد المكونة من مدراء عامين وموظفين عاملين في البنك المركزي لا يقل عددهم عن ثمانية اشخاص، وتقوم هذه اللجنة بدراسة تلك الطلبات
- ث. عادة ما تتم الموافقة على هذه الطلبات كليا او جزئيا ويتم في بعض الأحيان رفض بعضها لعدم اكتمال الأوراق القانونية المطلوبة او تتضمن طلباتها سلعا غير مرغوبة او تشك اللجنة في بعض الأوراق المقدمة
- ج. يتم توزيع الطلبات على عدة أيام لكثرة الإجراءات التي يحتاجها التدقيق لذا فقد يقسم صرف الطلبات الكبيرة على عدة أيام

ح. يصرف البنك المركزي العراقي تلك الطلبات بسعر صرف للدولار يحدد من قبله وهو سعر صرف ثابت تقريبا ونادرا ما يتغير وان حصل ذلك فهو في حدود ضيقة جدا خلال السنة الواحدة او لأشهر متتالية.

**ثالثا: المشاريع المقترحة كبديل لنافذة بيع العملة الأجنبية**

بعد عام ٢٠٠٣ وبعد استقلال البنك المركزي استحدث الية نافذة العملة لتمويل التجارة الخارجية الا انها أسهمت في هدر الاحتياطيات الدولية وعمليات التهريب والفساد، ومن اجل تلافي عيوب وسلبات نافذة العملة كأداة للسياسة النقدية تهدف الى تحقيق الاستقرار السعري في العراق ومن اجل الحد من عمليات الهدر في الاحتياطي وشبهات غسل الأموال وتهريب العملة الأجنبية وحفاظا على معدلات التراكم للاحتياطي الأجنبي كدعامة للاقتصاد والعملة العراقية في آن واحد ينبغي تكريس جهود البنك المركزي العراقي في إيجاد بدائل ناجحة تعمل كأدوات ملائمة للسياسة النقدية في العراق وفي هذا الصدد يمكن الاستعانة بعدد من السيناريوهات المطروحة كخيارات بديلة لنافذة العملة الأجنبية مع بيان إيجابيات وسلبات كل أداة لأجل تحديد الأداة المناسبة بشكل علمي ومدروس.

**المقترح الأول:** تقييد عمليات البيع عن طريق: (إسماعيل، ٢٠١٧: ١٨)

- أ. تحديد سقف البيع حسب أنواع البيع او الحوالات.
- ب. تحديد البيع بموجب وثائق ومستندات حسب كل نوع من أنواع البيع او الحوالات ولأغراض محددة.

- هناك تحفظات من جانب صندوق النقد الدولي باعتبار وزارة المالية جهة غير مختصة بهذا الامر
- يحتاج الى ترتيبات وموافقات من البنك الفيدرالي الأمريكي والخزانة الامريكية الذي يحتاج الى تظمين بخصوص الرقابة والسيطرة على حركة الدولار وفقا للقوانين الدولية والامريكية لاسيما في مجال الحظر على الدول والشركات والأشخاص وتمويل الإرهاب.
- يحتاج الى بناء القدرات والامكانيات اللازمة في وزارة المالية.
- قد تؤدي ظروف انخفاض الواردات من العملة الأجنبية الى وزارة المالية الى اضطرار البنك المركزي لضخ كميات إضافية من الدولار الى السوق وبالتالي انخفاض احتياطياته. (مصدر سابق، إسماعيل، ٢٠١٧: ٢٣)
- رؤية استحداث مصرف لتمويل تجارة القطاع الخاص تتمثل هذه الرؤيا في إقامة او تأسيس مصرف مشترك (Syndicate Bank) (مصرف تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص) وبالعودة الى أصول تمويل التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية (Letters of Credit)، ويكون ملكيه هم المصارف الحكومية التجارية والأهلية وترتبط تمويلاته بنافذة البنك المركزي لبيع العملة الأجنبية ويراقب تجارياً إضافة (الى البنك المركزي) كل من سلطات وزارة التجارة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وإدارة الكمارك بما يضمن تدفق السلع إلى العراق بالكمية والنوعية التي يتطابق بها التمويل الخارجي للتجارة (كندفقات مالية خارجة) من التدفق الحقيقي للسلع والخدمات الداخلة وهو أمر يحقق غاية الطلب على النقد الأجنبي في تحقيق منافع للاقتصاد الوطني دون تسربات رأسمالية خارجة سالبة لا تضيف على الاقتصاد الوطني أي قيمة مضافة\*.
- رابعا: توصيف تحليلي لدور نافذة بيع العملة الأجنبية في التأثير على سعر الصرف الرسمي والموازي والفجوة بينهما يوضح الجدول رقم (٢) سعر الصرف الرسمي Official Price (السعر المعلن في النافذة) وسعر الصرف الموازي Parallel Price (سعر صرف السوق) وفجوة الصرف Exchange Gap وهي الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، فاذا ما قل عرض العملة الأجنبية في النافذة عن الطلب عليها يرتفع سعرها في السوق، ليؤدي بالنتيجة الى زيادة الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي مما يؤثر سلبا على قيمة الدينار العراقي ويضعف الثقة فيه (داغر، محمد، ٢٠١٧: ٣٠٦). شهدت المدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي اذ سجل سعر صرف الدينار العراقي خلالها تحسنا تدريجيا ملحوظا، هذا التحسن جاء نتيجة استجابة سعر صرف الدينار العراقي الى إجراءات البنك المركزي المتمثلة بتوظيف جزء من

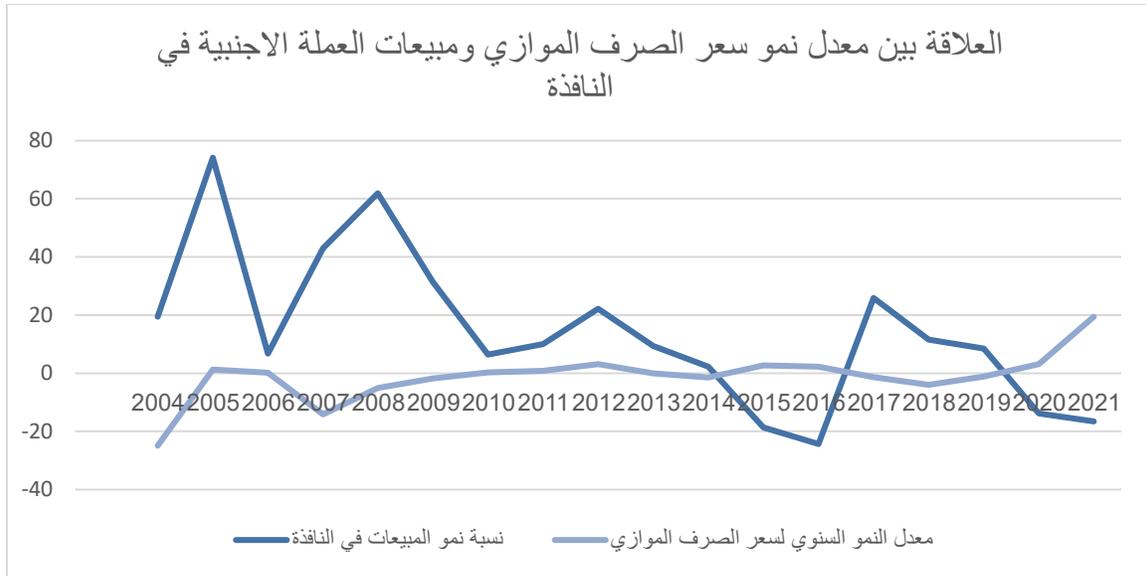
\* د. مظهر محمد صالح مقال منشور على موقع الحوار المتمدن (متلازمة الاحتياطات الأجنبية وتمويل التجارة الخارجية في العراق) <https://www.ahewar.org>

- الإيجابيات:
  - يساعد على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف.
  - يستجيب الى حد ما للمبادئ والتوجيهات من صندوق النقد الدولي وقانون البنك المركزي من حيث عدم تحديد سقف لمبيعات العملة.
  - السلبيات:
    - يؤدي الى استخدام اعلى للاحتياطات الأجنبية، مما يعني ارتفاع مخاطر استنزاف الاحتياطي من الدولار لدى البنك المركزي.
    - لا يستجيب الى توجيهات صندوق النقد الدولي من حيث تقييد أنواع التحويلات. (مصدر سابق، إسماعيل، ٢٠١٧: ٢١)
    - المقترح الرابع: الاطلاق الكلي كما ونوعا، يعني هذا المقترح: أ. عدم تقييد الكميات المباعة والاستجابة الكاملة للطلب. ب. عدم تقييد أنواع التحويلات. ج. إلزام المصارف والشركات بتطبيق مبدأ (اعرف زبونك) للتحقق من مشروعية مصدر الأموال.
- الإيجابيات:
  - استقرار سعر الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار.
  - منع حصول فروقات كبيرة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وبالتالي منع المضاربات.
  - عدم استنزاف جهود البنك المركزي في متابعة وتدقيق المعاملات والوثائق، والاكتفاء بالتحقق من مشروعية مصدر الأموال بالزام ومراقبة المصارف والشركات بالالتزام بالتحقق من ذلك.
  - الاستجابة الكاملة للمبادئ والتوجيهات لصندوق النقد الدولي وقانون البنك المركزي.
  - السلبيات:
    - انخفاض الاحتياطي من العملة الأجنبية.
    - قد يشجع على المزيد من عمليات انتقال رؤوس الأموال الى الخارج او الاكتناز بالعملة الأجنبية. (مصدر سابق، إسماعيل، ٢٠١٧: ٢٢)
- المقترح الخامس: خروج البنك المركزي من عمليات البيع يعني هذا المقترح عدم قيام البنك المركزي بشراء الدولار من وزارة المالية وإعادة بيعه، وانما تقوم وزارة المالية ببيعه مباشرة عن طريق أحد الخيارات الآتية:
  - أ. تأسيس شركة تابعة لوزارة المالية تتولى عمليات إعادة البيع الى منافذ البيع (المصارف، مكاتب الصيرفة) او تقوم بالبيع المباشر.
  - ب. البيع من خلال المصارف التابعة لها (الرافدين، الرشيد).
- الإيجابيات:
  - انصراف البنك المركزي لتأدية مهامه الكبيرة ولاسيما تحفيز النشاط الاقتصادي.
  - تحقيق موارد أفضل للخزينة العامة بالاستفادة من عمولات البيع وغيرها.
  - إلغاء دور الوسطاء والمضاربين.
  - السلبيات:

دولار مع توخي العدالة في عملية البيع ويطالب المصرف المشارك في المزاد تقديم مستندات ادخال البضائع وبيانات التحاسب الضريبي والادخال الكمركي خلال ٣٠ يوما من تاريخ شراء المبلغ وبخلافه يطبق المصرف العقوبات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي او التعليمات الصادرة منه، واستخدام الأدوات المصرفية الأخرى للحفاظ على قوة الدينار تجاه الدولار" لذا ارتفع سعر الصرف الرسمي من (١١٨٨) دينار لكل دولار في ٢٠١٤ الى (١١٩٠) دينار لكل دولار في ٢٠١٥، بالمقابل ارتفع سعر الصرف الموازي من (١٢١٤) دينار لكل دولار في ٢٠١٤ الى (١٢٤٧) دينار لكل دولار في ٢٠١٥ في حين بلغت الفجوة بين السعر الرسمي والموازي (٥٧) نقطة (ميرزا، ٢٠١٥: ٢٠١٥)، لتصل الفجوة الى اعلى نقطة لها عام ٢٠١٦ حيث بلغت (٨٥) نقطة بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية واثرها على الإيرادات النفطية المقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي انعكس هذا الانخفاض في الاحتياطي من العملة الأجنبية على مبيعات البنك المركزي من الدولار حيث انخفضت من (٤٤٣٠٤) عام ٢٠١٥ الى (٣٣٥٢٤) عام ٢٠١٦ وكما موضح في الجدول رقم (٢) مما نجم عنه اتساع الفجوة بين السعر الرسمي (١١٩٠) وسعر الصرف الموازي (١٢٧٥). في عام ٢٠١٨ تقلصت الفجوة بين السعرين حيث بلغت (١٩) نقطة بسبب إجراءات البنك المركزي المتمثلة بتصنيف المصارف لأغراض الدخول نافذة بيع العملة وذلك باعتماد عدة معايير تعكس درجة امتثال المصرف لقواعد التعامل بالعملة الأجنبية بيعا وشراء، فضلا عن شفافية هذا التصنيف ومراجعتة بشكل دوري، حيث ساهم هذا التصنيف بجعل عملية التداول تتم وفق أسس سليمة، وبالتالي أوقف تطبيقه العديد من عمليات التلاعب والمضاربة في السوق الموازي بالإضافة الى الغاء دور الوسطاء الذين استحوذوا على جزء كبير من هامش فجوة الصرف (مهوس، ٢٠١٨: ٣).

في عام ٢٠٢٠ وبسبب الازمات الخارجية المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي ازداد الطلب على العملة الأجنبية بهدف المضاربة او التحوط مما أدى الى زيادة مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية عبر النافذة حيث بلغت (٤٤٠٨٠) مليون دولار وبنسبة ٦٧٪ من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، و بلغت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (٥٢) نقطة، مما دعا الى ضرورة المحافظة على الاحتياطيات من الاستنزاف ويعتبر ذلك احد الأسباب التي دعت الحكومة الى إعادة النظر في قيمة سعر صرف الدينار وبالتالي تم اتخاذ اجراء التخفيض في أواخر عام ٢٠٢٠ (الخباط، ٢٠٢٢: ٣٥). في عام ٢٠٢١ بعد التخفيض حافظ سعر الصرف الرسمي على قيمته البالغة (١٤٥٠) دينار لكل دولار، بالمقابل بلغ سعر الصرف في السوق الموازي (١٤٧٤) دينار لكل دولار، فيما بلغت فجوة الصرف (٢٤) نقطة وهذا دليل على انضباط سعر الصرف بنسبة لا تزيد على النسبة المعيارية ( $\pm 2\%$ ) عن السعر الرسمي (تقرير السياسة النقدية CBI، ٢٠٢١: ١٠).

الاحتياطيات الأجنبية لتخفيض قيمة الدولار وامتصاص جزء من الأرصدة النقدية لدى الجمهور من خلال زيادة كمية المبيعات من الدولار في نافذة العملة كذلك ارتفاع المبيعات من الدولار انعكس بشكل واضح على قيمة الدينار (المعموري، ٢٠١٨: ٧٠) الا انه كان هنالك نوع من التباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، حيث سجلت فجوة الصرف بحدود (٣) نقطة في ٢٠٠٥، لتستمر هذه الفجوة بالارتفاع خلال حيث بلغت (١٦) نقطة في ٢٠١٠ وهو ما يعكس الابتعاد التدريجي للسعر الرسمي عن المستوى التوازني لسعر الصرف السوقي وكما موضح في الجدول رقم (٢)، كما ان عرض نتائج تطور سعر الصرف خلال هذه الفترة يظهر استجابة ارتفاع سعر الصرف الرسمي للدينار الى إجراءات السياسة النقدية المتمثلة بتوظيف جزء من الاحتياطيات الأجنبية لخفض قيمة الدولار مقابل الدينار عن طريق وفرة عرض العملة الأجنبية وامتصاص جزء من الأرصدة النقدية لدى الجمهور ودور هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار في التصدي لارتفاع مستوى الأسعار والحد من الضغوط التضخمية التي أسهمت بدورها في تعزيز الثقة بالعملة المحلية (امين، لطيف، ٢٠١٩: ١٠). لم يدم تناغم سعر الصرف الموازي مع سعر الصرف الرسمي والثابت إداريا من قبل السلطة النقدية طويلا، فقد برز اتجاه انخفاض سعر صرف الدولار في السوق الموازي بدءا من عام ٢٠١١ حيث بلغ (١١٩٦) دينار لكل دولار مقابل سعر الصرف الرسمي للدولار والبالغ (١١٧٠) دينار لكل دولار، أي بفارق (٢٦) نقطة وكما موضح في الجدول رقم (٢). في عام ٢٠١٢ قامت السلطة النقدية بتثبيت سعر صرف الدينار عند (١١٦٦) دينار لكل دولار مقابل (١١٧٠) عام ٢٠١١، في حين ارتفع سعر الصرف الموازي للدولار من (١١٩٦) دينار لكل دولار عام ٢٠١١ الى (١٢٣٣) دينار لكل دولار عام ٢٠١٢، وقفز الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي من (٢٦) عام ٢٠١١ نقطة الى (٦٧) عام ٢٠١٢ (مصدر سابق، ٢٠١٩: ١٠) جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة عدد شركات الصيرفة والتحويل المالي الداخلة في نافذة العملة حيث ان زيادتها تساهم في زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازي (المعموري، ٢٠١٨: ٧٠). شهد عام ٢٠١٤ ظاهرتين: الأولى سجل سعر الصرف الموازي للدولار انخفاضا بلغ (١٨) نقطة بسبب انكماش المالية العامة، والثانية تزامن هذا الانخفاض مع تراجع حجم المبيعات من (٥٣٢٣١) مليون دولار عام ٢٠١٣ الى (٥٣٢٣١) في ٢٠١٤ (امين، لطيف، ٢٠١٩: ١٠) في عام ٢٠١٥ شكل هبوط أسعار النفط العالمية صدمة خارجية للاقتصاد العراقي وبالتالي انخفضت الإيرادات النفطية، وبسبب الاستمرار بعمل نافذة العملة اصبحت هناك خشية من استنزاف الاحتياطي من العملة الأجنبية المتأثية من صادرات النفط الخام، مما تطلب من اللجنة المالية لمجلس النواب تحديد سقف لمبيعات النافذة حيث نصت المادة (٥٠) من قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٥ "يلتزم البنك المركزي بتحديد مبيعاته من العملة الصعبة (الدولار) في النافذة بشكل يومي بسقف لا يتجاوز ٧٥ مليون



شكل رقم (٢)

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان وبالاتحاد على إحصاءات البنك المركزي حول سعر الصرف الموازي ومبيعات النافذة من العملة الأجنبية

٢. ضرورة وضع سياسة تخص سعر الصرف وبما يتناسب مع خصائص الاقتصاد العراقي ونؤكد في هذا السياق على ضرورة تكريس جهود علمية ضمن دوائر البنك المركزي لتقدير حركة سعر صرف (ظل) يتم تقديره على أساس معطيات حركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد.
٣. العمل على إيجاد أداة بديلة لنافذة بيع العملة تساهم في تقليل عمليات غسل وتهريب الأموال والعودة الى أصول تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية.

#### توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

#### تضارب المصالح:

يعلم المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

#### موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

#### شكر وتقدير:

لا أحد.

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات:

١. توصل البحث من خلال ما تم تناوله الى الاستنتاجات الآتية:  
خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) أظهر سعر صرف الدينار العراقي استجابة لإجراءات السياسة النقدية والمتمثلة بتوظيف جزء من الاحتياطات لتخفيض قيمة الدولار مقابل الدينار، بينما أظهر سعر الصرف الموازي ضعف استجابته لتدخل البنك المركزي في السوق الأجنبي وبالتالي ارتفاع حجم الفجوة للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)
٢. يعتبر ارتفاع حجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي الى (٥٢) نقطة أحد الأسباب التي دفعت السلطة النقدية الى إعادة النظر في قيمة الدينار العراقي وبالتالي تم اتخاذ اجراء التخفيض للحد من استنزاف مبيعات العملة في النافذة للاحتياطات الدولية
٣. امتازت السياسة النقدية في العراق لسنوات ما بعد ٢٠٠٣ بالتوسع في استخدام أداة او أسلوب نافذة العملة للحفاظ على قيمة العملة المحلية ولمعالجة ظاهرة التضخم.
٤. بالعودة الى أصول تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية بكونه سيخضع لرقابة جهات رقابية متعددة تبدو الرؤية الداعية الى انشاء مصرف مشترك (لتمويل التجارة الخارجية واستيرادات القطاع الخاص) ولعله من أكثر المشاريع رجاحتا كأسلوب بديل لنافذة العملة.

##### ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة العمل على دعم القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) من اجل تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الازمات الخارجية فضلا عن تقليل الاعتماد على الاستيرادات وبالتالي تخفيض الطلب على الدولار.

#### References:

1. alsiriti, muhamad, alkhudrawi, ahmad, aliaqtisad aldawaliu, altabeat al'uwlaa, dar farus aleilmiati, masr, 2017

- almdafueati, altabeat alearabiati, dar alyazwri, al'urduni, 2011
17. 'iismaeil, eali mahsin, alaihtiatiaat alduwaliat wanafidhat baye aleumlat al'ajnat fi albank almarkazii aleiraqiu, bahath manshur ealaa mawqie albank almarkazii aleiraqii 2017 [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)
  18. khilil, amir, jafati, rusulu, tathir nafidhat baye aleumlat fi almuashir aleami lisuq aleiraq lil'awraq almaliat lilmuda (2013-2020), majalat alwarith aleilmiati, almujaladi3, aleudadu7, 202
  19. mhus, husayn, muhamad, blali, aldiynar aleiraqiu 1200 dinar/llduwlar bahath manshur ealaa mawqie shabakat alaiqtisadiiyn aleiraqiiyn [www.iraqeconomists.net](http://www.iraqeconomists.net) 2020
  20. mhus, husayn taqalas fajwat sier sarf aldiynar bayn suqih alrasmii walmuazi fi almadi walhadir bahath manshur ealaa mawqie shabakat alaiqtisadiiyn aleiraqiiyn [www.iraqeconomists.net](http://www.iraqeconomists.net)
  21. khizam, rabab, eatiat, aihmad, mazad aleumlat bayn wafrat almawarid alnaqdiat waistiqrar sier alsarfa, majalat kuliyat alkut, aleudadu1, 2016
  22. alghalibi, eabd alhusayn, siyasat sier alsarf al'ajnat walsadmat almuzdawijat fi alaiqtisad aleiraqii, majalat aldirasat alnaqdiat walmaliati, eadad khasun 2017
  23. alkhayaati, eadnan husayn tahlil masar sier sarf aldiynar aleiraqii muqabil alduwlar al'amrikii waealaqatih bibaed almutaghayirat alaiqtisadiat wamuntalaqat altahrir alaiqtisadii lilmuda (2004-2020), almajalat alduwaliat lildirasat alaiqtisadiati, aleadadu21 almujalada5, 2022
  24. mirza, ealay, alaimtithal liqawaeid alsayrafat alduwliat 'aswaq alsarf walsilae walkhadamat fi aleiraq bahath manshur ealaa mawqie shabakat alaiqtisadiiyn aleiraqiiyn 2022 [www.iraqeconomists.net](http://www.iraqeconomists.net)
  25. mirza, ealay, muazanat 2015 watuhadidha lisaqf mabieat alduwlar fi mazad aleumlat bahth manshur ealaa mawqie shabakat alaiqtisadiiyn aleiraqiiyn [www.iraqeconomists.net](http://www.iraqeconomists.net)
  2. musaa, aihmad jamal aldiyn, alealaqat aliaqtisadiat alduwliata, jamieat almansurati, 2004.
  3. amin, hujir eadnan zaki, aliaqtisad alduwaliu, altabeat al'uwlaa, dar alfikr dimashqa, surya, 2008
  4. maerufa, hushiar, tahlil aliaqtisad alduwalii, altabeat al'uwlaa, dar jirir, eaman, 2006
  5. maseadawi, yusif, altamwil alduwali, altabeat al'uwlaa, dar 'usamat llnashr waltawziei, al'urduni 2019
  6. aleubidi, muhamadu, suhayr muhamad, alsayidu, hasan, aliaqtisad alnaqdii walmasrifii, al'iiskandiriata, 2010
  7. alhajaar, bisam, nizam alnaqd alealamii wa'asear alsarafa, altabeat al'uwlaa, dar almunhal allubnani, bayrut, 2009
  8. hasan, hasan eabd aleaziza, aiqtisadiaat altijarat alduwliati, altabeat althaalithatu, jamieat alazhr, 2002.
  9. alzaawi, eabd alrazaaq, sier alsarf alhaqiqii altawazuni, altabeat alearabiatu, dar alyazuri, al'urduni, 2016
  10. alisayid, sami, alnuqud walbunuk waltijarat alduwliatu, altabeat al'uwlaa, jamieat alqahirati, 2018
  11. eabd almuneam, fayadi, alnuqud walbunuk waltijarat aldawliatu, altabeat al'uwlaa, jamieat alazhr, 2006
  12. eabd alhamidi, eabd almutalabi, aqtisadiaat sier alsarafa, altabeat al'uwlaa, aldaar aljamieiatu, masr, 2016
  13. alghalbi, eabd alhusayn, sier alsarf wadaratuh fi zili alsadamat alaiqtisadia (nzariat watatbiqatin), altabeat al'uwlaa, dar safa' llnashr waltawziei, eaman, 2011
  14. muhamad, jhuri, muhamadu, buzyan, 'anzimat 'asear alsarf taqyim waikhtiaru, altabeat al'uwlaa, dar almanahij llnashr waltawziei, al'urduni, 2018
  15. mirghit, eabd alhamidi, alnuqud waltamwil alduwaliu, altabeat al'uwlaa, maktabat almalik fahd alwataniati, alrayad, 2019
  16. naemat, samir fakhri, alealaqat altabaduliat bayn sier alsarf wasier alfayidat waineikasiha ealaa mizan

31. d. mazhar muhamad salih, maqal manshur ealaa mawqie alhiwar almutamadin (mutalazimat aliaihtiatiat al'ajniabat watamwil altijarat alkharijat fi aleiraqi) <https://www.ahewar.org/>
32. almaemuri, 'amjad fakhri, tawajuh alsiyasat alnaqdiat fi aleiraq baed eam 2003 wadawriha fi tawjih nafidhat baye aleumlat walaihtiatiat alduwaliat risalata, jamieat karbala' kuliyat al'iidarat walaiqtisadi, risalat majistir ghayr manshurat, 2018.
33. eabd alsalam, qasidi, 'athar almutaghayirat alaiqtisadiat alkuliyat ealaa sier alsarf dirasat halat aljazayar, risalat majistir, kuliyat aleulum alaiqtisadiati, jamieat wahan, 2013.
34. zarifat, slaymit, muhadarat fi aiqtisad 'asear alsarafa, kuliyat aleulum alaiqtisadiat waltijariati, qism aleulum alaiqtisadiati, aljazayar, 2017.
35. altaqarir alsanawiat lilbank almarkazii ,2005 ,2018 ,2019 ,2020.
36. taqirir alsiyasat alnaqdiat lilbank almarkazii aleiraqii 2021
37. Frederic S.Mishkin 'Macroeconomics policy and practice, 2<sup>nd</sup> edition, 2015
38. Jeff Madura, International Financial Management, 13<sup>th</sup> edition 2018
26. daghr, mahmud, muhamad, bilali, tathir nafidhat baye aleumlat al'ajniabat fi taghayurat sier alsarf fi aleiraq lilmuda (2004-2015), majalat aleulum alaiqtisadiat wal'iidariati, aleadadi99, almujaalad 23, 2017
27. daghr, mahmud, maearija, husayn, sier sarf aldiynar aleiraqii ma bayn alnizam alwaqieii walnizam almuelani, majalat aleulum alaiqtisadiat wal'iidariati, almujaaladi21, aleadad 84, 2015
28. amin, hujir eadnan, litifi, aihmad husayn, alfajwat bayn sier sarf aldiynar almuelan min qibal albank almarkazii aleiraqii wamathilih alsuwqii lilmudat 2003-2016, majalat al'iidarat walaiqtisadi, aleadad 118, mujaalad 3, 2019
29. eabd alnabi, walid, mazad aleumlat al'ajniabat wadawruh fi aistiqrar sier sarf aldiynar aleiraqii bahath manshur ealaa mawqie albank almarkazii aleiraqii [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq) 2012
30. salih, mazhar muhamadi, mazad albank almarkazii aleiraqii waeamaliaat alsuwq almaftuhati: alhaqiqat altaarikhiaati, bahath manshur fi shabakat alaiqtisadiiyn aleiraqiiyna, 2021, [www.iraqeconomists.net](http://www.iraqeconomists.net)